تشمل الكويت وكافة دول العالم

«المتحدة للتأمين» تطلق وثيقة جديدة للتأمين الصحي بالتعاون مع «إكسا بي بي»

عمرو شيخ العرب

انطلاقا من شعار "الوعد والالتزام" الذي رافقها منذ تأسيسها ، وقعت الشركة المتحدة للتأمين اتفاقية في مجال التأمين الصحي مع شركة "إكسا بي بي انترناشيونال البريطانية" وذلك خلال احتفال ضخم بحضور ممثلي وزارة التجارة والصناعة وعدد من السفراء والدبلوماسيين ورواد قطاع التأمين الكويتي.

وفي هذا الصدد أكد رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للتأمين يوسف فريح الحربي أن وثيقة التأمين الصحي التي ستطلقها الشركة بالتعاون مع شركة أكسا سوف تغطي الكويت وكافة دول العالم ، وتتضمن خمسة انظمة مختلفة للتأمين الصحي على الأفراد والعائلات والشركات او المؤسسات المختلفة ، حيث تبدأ من 100 ألف دينار وتصل الى 750 الف دينار ، يدفع المستفيد سنويا مبلغا يبدأ من 400 دينار ويتزايد بحسب قيمة التغطية مؤكدا ان اسعار الوثيقة مناسبة جدا للفرد والاسرة مقارنة بغيرها من السوق.

واضاف الحربي ان الوثيقة هي الاولى من نوعها خليجيا لما تشمله من مزايا غير متوفرة في مثيلاتها من الوثائق التي تطرحها اي شركة اخرى ، منوها الى ان "اكسا بي بي " شركة رائدة عالميا وتمتلك خبرة عريقة في مجال التأمين ، وتسعى جميع الشركات المحلية الى الدخول في تحالف معها لما تمثله من ثقل دولي لا يستهان به واضافة تسويقية.

وتوقع الحربي ان يستقطب هذا المنتج شريحة كبيرة من السوق التأميني الكويتي خلال فترة وجيزة ، مضيفا ان حامل الوثيقة لا يحتاج الى استخراج تأمين صحي في حالة سفره للخارج فهي تغني عن هذا الاجراء تماما طوال فترة سريان الوثيقة

بدوره قال رئيس شركات "أكسا بي بي" لوران بوتشات ان الشركة تعمل منذ سنوات في منطقة الخليج خاصة في دبي والبحرين وسلطنة عمان اضافة الى مصر والمغرب وعدة دول في منطقة الشرق الاوسط ، لافتا الى التعاون مع الشركة المتحدة للتأمين منذ العام 2013 ، مؤكدا ان الشركة تطرح العديد من المنتجات الا ان وثيقة التأمين الصحي العالمي يتم طرحها في المنطقة للمرة الاولى عبر الشركة المتحدة للتأمين حيث تتضمن العديد من المزايا التأمينية الغير مسبوقة وتغطي كافة احتياجات المجتمع الكويتي.

من جانبه قال مدير عام الشركة المتحدة للتأمين إيلي غطاس ان الفريق الفني والتسويقي بالشركة اطلع عن قرب على احتياجات ومتطلبات السوق التأميني الكويتي ووجدت ادارة الشركة انه من الضروري طرح منتج تأميني جديد غير موجود ويناسب العدد الاكبر من المواطنين والمقيمين ، لذا بدأ التجهيز لوثيقة جديدة تغطي تلك التطلعات وتكون كافية لتأمين الرعاية الصحية لكافة افراد العائلة.

وقال: على الرغم من الازمة الاقتصادية التي عانت وما تزال تعاني منها دول المنطقة فقد تمكنت الشركة المتحدة للتأمين من الاستمرار في نموها وحققت زيادة في اقساطها التأمينية بزيادة بلغت 25% عن السنة السابقة وزادت معها ارباحها ايضا مع احتفاظها وتمسكها بسياستها الاكتتابية الحذرة والابتعاد عن الانجرار وراء المنافسة العشوائية او الانجرار وراء سياسة حرق الاسعار الغير فنية السائدة في السوق والتي ستنعكس سلبا على صناعة التأمين وزادت احتياطياتها الفنية لكي تحافظ على قوة ملاءتها المالية وسمعتها الجيدة في تسديد تعويضاتها.

واضاف ان هذا المنتج الجديد سيغطي كافة الاحتياجات الصحية في الكويت ومنطقة الخليج العربي والشرق الاوسط ، ممتدا الى اوروبا وكندا وامريكا وكافة بلدان العام الاخرى وهذا ما لا يوجد في اي وثيقة تأمينية أخرى.

من جانبه قال نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية والإستثمار والمستشار المالي المحجوب عبدالحليم أن المجموعة حققت نجاحات إستثمارية غير مسبوقة برؤية إستراتيجية وإقتصادية واعدة من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي حيث ناهزت إستثمارات المجموعة مبلغا يصل الى 100 مليون دينار كويتي ، موزعة على 7 دول هي الكويت ، السعودية ،الصين ، مصر ، بريطانيا ، السودان ، ودولة الإمارات العربية المتحدة ، حيث تتنوع القطاعات الإستثمارية بين قطاعات التأمين ، المواد الغذائية ، الصناعة ، القطاع العقاري حول العالم ، المطاعم ، وإستثمارات في قطاع تجارة اللحوم العالمية وغيرها .

وأضاف المحجوب ان رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي شكل لجنة إستثمار تحوي خبرات متميزة محلياً ودولياً وقام بدعمها بإدارة مخاطر مصنفة لتشكل مع إدارة التدقيق الداخلي والإدارات الفنية المتخصصة فريق إستثماري متكامل برئاسته وإشرافه المباشر ، وهذا سر التطور السنوي الحافل حسب المعايير والنسب الدولية .

الحربي معلنا توقيع الاتفاقية

الحربي وبوتشات عقب التوقيع

◆ الحربي: الوثيقة هي الأولى من نوعها خليجيا وتشمل مزايا غير متوافرة في مثيلاتها
◆ المستفيد يدفع سنويا مبلغا يبدأ من 400 دينار ويتزايد بحسب قيمة التغطية

صورة جماعية

التقرير ذكر عدم قدرتها على معالجة مشكلات الاقتصاد الوطني

«بيان»: الحكومة مستمرة في سياسة اللامبالاة

قال التقرير الصادر عن شركة بيان للاستثمار امس السبت لقد عادت بورصة الكويت إلى تحقيق المكاسب مرة أخرى واستطاعت مؤشراتها الثلاثة أن تنهي تداولات الأسبوع الماضي في المنطقة الخضراء، معوضة بذلك جزء من خسائرها السابقة على وقع عمليات الشراء التي استهدفت الكثير من الأسهم المدرجة، وعلى رأسها بعض الأسهم الصغيرة التي شهدت عمليات تجميع قوية، مما انعكس بشكل إيجابي على المؤشر السعري على وجه الخصوص، والذي وصل خلال الأسبوع المنقضي إلى أعلى مستوى له منذ خمسة أشهر تقريباً، وتحديداً منذ أواخر شهر سبتمبر الماضي. كما تلقى السوق بعض الدعم من عمليات الشراء الانتقائية التي نُفذت على عدد من الأسهم القيادية، وفي مقدمتها أسهم القطاع البنكي، خاصة بعد إفصاح معظم البنوك المدرجة في السوق عن نتائج سنوية وتوزيعات نقدية جيدة عن العام المالي 2017، حيث بلغ إجمالي قيمة التوزيعات التي اقترحتها مجالس إدارات البنوك المحلية المدرجة في البورصة لتوزيعها على مساهميها حوالي 543.34 مليون دينار كويتي، شاملة قيمة أسهم المنحة المقترحة من بعض البنوك.

مؤشرات البورصة

وعلى الرغم من المكاسب التي سجلتها مؤشرات البورصة خلال الأسبوع المنصرم، إلا أن قيمتها الرأسمالية تراجعت بنسبة 1.04% بالمقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل السابق، وقد ساهم في ذلك انسحاب شركة نفائس القابضة من السوق خلال الأسبوع الماضي، حيث تم خصم قيمتها الرأسمالية البالغة 316.28 مليون د.ك. من إجمالي القيمة الرأسمالية للسوق، والتي وصلت بنهاية الأسبوع إلى 27.26 مليار دينار كويتي، مقارنة مع 27.54 مليار دينار كويتي في الأسبوع قبل الماضي. وبذلك تقلصت مكاسب السوق منذ بداية العام 2018 لتصل إلى حوالي 316 مليون دينار كويتي، أي بنمو نسبته 1.17% فقط مقارنة مع قيمته الرأسمالية في آخر يوم تداول من العام المنصرم، حيث بلغت آنذاك 26.94 مليار دينار كويتي. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

وتشهد بورصة الكويت هذه الفترة سيادة حالة عامة من الترقب لدى المتداولين، انتظاراً لنتائج الشركات المدرجة عن السنة المالية 2017، خاصة وأن الغالبية العظمى من الشركات المدرجة لم تفصح بعد عن هذه النتائج على الرغم من مرور نحو نصف المهلة القانونية المخصصة للإفصاح والتي ستنتهي بنهاية شهر مارس القادم. وفي هذا الصدد، وصل عدد الشركات التي أعلنت عن نتائجها المالية عن العام 2017 حتى نهاية الأسبوع المنقضي إلى 50 شركة فقط من إجمالي 156 شركة مدرجة في السوق الرسمي، محققة ما يقرب من 1.39 مليار دينار كويتي أرباحاً صافية، وذلك بنمو نسبته 12.28% عن نتائج ذات الشركات في العام 2016، والتي بلغت 1.24 مليار دينار كويتي.

على الصعيد الاقتصادي، أفادت وكالت (فيتش) للتصنيف الائتماني في تقريرها الذي صدر مؤخراً أن المركز المالي القوي للكويت، الذي يقلل من الضغط في اتخاذ إجراءات معينة أسوة بالدول الأخرى، يؤدي إلى جعل الإصلاح المالي في البلاد الأبطأ على المستوى الخليجي؛ وقللت الوكالة من توقعاتها بشأن الإصلاح الاقتصادي، مضيفة أنه على الرغم من أن تقديرات الميزانية الأخيرة في الكويت ومشروع الموازنة المقترح للحكومة يشيران إلى استمرار القوة المالية والخارجية للبلاد، إلا أن بطء الإصلاح المالي وقلة التنويع الاقتصادي يزيدان من المخاطر الطويلة الأمد على المالية العامة للكويت.

وكالعادة يتم إصدار العديد من التقارير الاقتصادية من قبل معظم الجهات المرموقة عالمياً والتي تشير إلى ضعف البلاد على المستوى الاقتصادي وتصف الدولة بالكثير من الأوصاف السلبية في هذا الشأن كالأبطأ والأضعف والأكثر تخلفاً .. إلخ؛ وها هي وكالة (فيتش) للتصنيف الائتماني التي قامت منذ بضعة أشهر بتثبيت التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت عند المرتبة AA مع نظرة مستقبلية مستقرة، تعود وتنتقد الأداء الحكومي فيما يخص سرعة تنفيذ الإصلاح الاقتصادي، فيما أشارت مؤسسة (هيرتيج الدولية) إلى أن الكويت قد تراجعت 20 مرتبة في مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن المؤسسة.

الاقتصاد الوطني

ويأتي هذا التخلف والتراجع نتيجة استمرار الحكومة في سياسة اللامبالاة وعدم قدرتها على معالجة المشكلات التي يعاني منها اقتصادنا الوطني، فضلاً عن تأخرها الواضح في تنفيذ إجراءات الإصلاح الاقتصادي المنشود، ذلك الإصلاح الذي لطالما نادت به كل الجهات والمؤسسات الاقتصادية المرموقة تقريباً، إلا أنه يبدو أن المسئولين في الحكومة لا يبالون بتقارير تلك الجهات المليئة بالنصائح والتوصيات، على الرغم من أهميتها الكبيرة فيما يخص معالجة الشأن الاقتصادي المحلي، إذ نكاد نجزم أنه إذا كانت الحكومات المتعاقبة في السنوات الماضية قد نفذت ولو جزء يسير من تلك النصائح، خاصة فيما يخص مسألة تنويع مصادر الدخل ودعم القطاع الخاص وإعطاءه حرية العمل بدون المعوقات البيروقراطية المتخلفة السائدة، لما وصل اقتصادنا الوطني لهذا الحال المؤسف الذي هو عليه الآن. لذلك لا عجب أن يتم وصف اقتصاد دولتنا، التي لطالما كانت درة الخليج، بالمصطلحات التي تدل على التخلف والتراجع والبطء، طالما أن سياسة التجاهل واللامبالاة لا تزال مستمرة.

وبالعودة إلى أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع المنقضي، فقد تمكنت مؤشراتها الثلاثة من تحقيق مكاسب متباينة بنهاية الأسبوع عوضت بها جزء من خسائرها التي سجلتها خلال الفترة السابقة؛ وشهدت البورصة هذا الأداء في ظل موجة الشراء التي شملت العديد من الأسهم المدرجة وخصوصاً الأسهم الصغيرة، وسط تفاؤل بعض المتداولين في السوق بشأن نتائج الشركات المدرجة عن عام 2017، خاصة بعد انتهاء البنوك المحلية عن الإفصاح عن نتائجها السنوية، والتي جاء معظمها ضمن النطاق الإيجابي.

وشهد الأسبوع الماضي تداول نحو 162 سهماً من أصل 176 سهماً مدرجاً في السوق، حيث انخفض نحو 81 سهماً مقابل ارتفاع 55 سهم، مع بقاء 23 سهم بدون تغير.

هذا وقد استهلت بورصة الكويت أولى جلسات الأسبوع مسجلة تراجعاً واضحاً لمؤشراتها الثلاثة، وذلك على وقع نشاط عمليات جني الأرباح على الكثير من الأسهم المتداولة خلال الجلسة، وعلى رأسها الأسهم القيادية التي شهدت ارتفاعات قوية منذ بداية العام، الأمر الذي انعكس سلباً على أداء المؤشرين الوزني وكويت 15 بشكل خاص، وهما المؤشران اللذان يقيسا أداء تلك الأسهم. فيما شهدت البورصة في الجلسة التالية تباين أداء مؤشراتها الثلاثة، حيث استطاع المؤشر السعري أن يحقق مكاسب جيدة وتمكن من إنهاء تداولات الجلسة في المنطقة الخضراء، معوضاً بذلك كل خسائره التي سجلها في جلسة بداية الأسبوع مدعوماً من عمليات الشراء الانتقائية التي شهدتها اللحظات الأخيرة من الجلسة والتي تركزت على عدد محدود من الأسهم الصغيرة، في حين واصل المؤشرين الوزني وكويت 15 تراجعهما على وقع عمليات جني الأرباح التي طالت بعض الأسهم الثقيلة.

هذا وواصلت مؤشرات البورصة تباينها في جلسة منتصف الأسبوع ولكن مع اختلاف الأدوار، حيث تمكن المؤشرين الوزني وكويت 15 من تحويل مسارهما إلى المنطقة الخضراء.

واستطاعا أن ينهيا الجلسة محققان مكاسب جيدة نسبياً ليعوضا بها جزء من خسائرهما التي سجلاها في الجلستين السابقتين، فيما أنهى المؤشر السعري تداولات الجلسة في المنطقة الحمراء، متأثراً بعمليات جني الأرباح السريعة التي شملت بعض الأسهم الصغيرة.

حركة السوق

نشاط التداول الأسبوعي

◆ 543.34 مليون دينار قيمة التوزيعات التي وزعتها البنوك المحلية على مساهميها
◆ 50 شركة من إجمالي 156 أعلنت عن نتائجها محققة ما يقرب من 1.39 مليار دينار
◆ السوق تلقى الدعم من عمليات الشراء الانتقائية التي نفذت على عدد من الأسهم القيادية
◆ مكاسب السوق تقلصت منذ بداية العام 2018 لتصل إلى نحو 316 مليون دينار